

حِكايةُ حوار

في الثاني من أيلول ١٩٧٦، عقدت الحكومة اللبنانية جلستها الحوارية الأولى، وكلفني والوزير جوزف الهاشم وضع مشروع ميثاق وطني جديد للمناقشة في جلسات الحوار المقبلة. فاشتطت لقبول المهمة أن يبقى ما نعرض من أفكار طي الكتمان الكلي، فلا يُذاع أو يُنشر من النصوص إلا ما تتفق عليه نهائياً بعد المناقشة، وذلك حفاظاً على سلامة المسيرة الوفاقية من مغبة خروج المناقشة عن إطار الحوار المغلق البناء إلى مستوى السجال المفتوح الذي يمكن أن يجرّ إلى المهاترة بما تنطوي عليه من عقم. فكان لي ما طلبت، وأعلنت على الأثر هدنة إعلامية.

وضعت مشروعني. ولما لم أتفق وزميلي عليه كان علينا أن نعود إلى الحكومة كل بمشروع.

وهكذا عرضت مشروعني على الجلسة الحوارية الثانية في التاسع من أيلول ١٩٨٦، فاعتمد أساساً للمناقشة وشُرع في بحثه بنداً بنداً.

وصبيحة انعقاد الجلسة الثانية تلك، طلعت جريدة «العمل»، الناطقة باسم حزب «الكتائب» والمُعبرة بالتالي عن رأي فريق في الحوار هو فريق الحكم، بتعليق افتتاحي في زاوية «من حصاد الأيام» يُبشّر بوعورة الطريق إلى التفاهم. فكانت فاتحة ذلك المقال الافتتاحي عبارة تقول:

«ليكن واضحاً، سلفاً، أن ليس من السهل أبداً الوصول إلى الميثاق

الوطني الجديد، فدونه صعاب كبرى، وبخاصة إذا كان المقصود تضمينه موقفاً نهائياً وصريحاً من مسألة إلغاء الطائفية السياسية، ونصوصاً دقيقة ومفصلة في المسألة الأخرى وعنوانها: العلاقة المميّزة مع سوريا».

وعشية انعقاد الجلسة الرابعة، حملت جميع الصحف نص المشروع الذي تقدّمت به، مصحوباً بموقف من أحد أركان الحوار، الرئيس كميل شمعون، يرفض فيه مبدأ العلاقات المميّزة مع سوريا رفضاً قاطعاً، وقد أدلى بهذا الموقف عبر التلفزيون على باب القصر الجمهوري وهو خارج منه. وكان قد أعرب عن مثله خلال الجلسة الثالثة.

هكذا تعرّضت الهدنة الإعلامية للخرق المزدوج: أولاً في نشر نص كُنّا اتفقنا على إحاطته بالكتمان، ثم في إعلان موقف قاطع من موضوع دقيق كان لم يزل قيد التداؤل على طاولة الحوار. فكانت الجلسة الرابعة التي انعقدت صباح 16/9/1986 عاصفة، بما تخلل النقاش من عتاب وتلاوم. ولقد اعترف الرئيس كميل شمعون بأنه هو الذي قام بتسريب المشروع إلى إحدى وكالات الأنباء، وكرر رفضه النص المقترح في المشروع حول هوية لبنان.

ومن طريف ما حصل أنني توجّهت إلى الرئيس كميل شمعون مُعاتباً: «ما كان من حَقك أن تبوح بمضمون مشروعني إلى الصحافة بعدما اشترطت لتقديمه أن يبقى طي الكتمان. إنك بذلك تضطرّني إلى التحدّث للصحافيين في الخارج كي أوضح هذا الأمر». وعندما كررت هذا القول التفت إليّ وقال: فليكن ما تشاء. عليك بالتحدّث إلى الصحافيين. أنا على يقين من أنك لن تشتمني أمامهم.

فلقد جاء في مشروعني تحت عنوان «هويّة لبنان».

«لبنان بلد سيّد حر مستقل في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمُعترف بها دولياً، وهو عربي الانتماء والهويّة وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية ومُلْتزِم كافة مواثيقها، تشدّه وسوريا علاقات خاصة ومُميّزة في كل المجالات وعلى كل المستويات، أساسها التاريخ العريق والجوار الحميم والمصالح العميقة وأواصر القُربى والمصير المشترك. ولبنان

عضو في الأمم المتحدة ومُلتزمٌ ميثاقها. تُجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات».

وكُنّا في الجلسة السابقة قد ارتضينا بعد المناقشة مُسيرة المُتحمّطين واختصار النص بشطب عبارة: «في كل المجالات وعلى كل المستويات» في الإشارة إلى العلاقات المُميّزة، وبشطب النعوت الواردة بعد كلمات التاريخ والجوار والمصالح في النص المُقدّم. كما ارتضينا إضافة عبارة «في إطار المحافظة على استقلال لبنان وسيادته» في ختام الفقرة مُراعاة لرغبة أُبدت خلال المناقشة في إعادة التأكيد على مقتضيات الاستقلال والسيادة. ولكن المتحمّطين ظلّوا على تحفظهم مُعترضين على القول تحديداً بعروبة الانتماء والهويّة وعلى لفظة العلاقات المُميّزة.

وفي مناقشة الاعتراض عمدنا إلى تذكيرهم بأنّ وصف لبنان بكونه عربي الانتماء والهوية ورد حرفياً في البيان الختامي الصادر بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣١ عن مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في جنيف والذي حضره الرئيس كميل شمعون نفسه إلى جانب رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل ورئيس حزب الكتائب آنذاك الشيخ بيار الجميل، كما ذكرناهم بأنّ هذا الوصف ورد مُجدداً في نص البيان الوزاري للحكومة الحاضرة بعدما حظي بموافقة جميع المشاركين في حوار اليوم. أمّا عبارة العلاقات الخاصّة والمُميّزة فهي ليست جديدة، وقد جاءت على لسان رئيس الجمهورية أخيراً في الكلمة التي ألقاها يوم عيد الجيش في أول آب ١٩٨٦. ولكن لم يكن من التذكير جدوى، وبقي الراضون على رفضهم. فبدا وكأنّما الرفض كان موقفاً مُسبقاً ولم يكن مُمكناً تبديله بالحجّة.

غداة الجلسة الرابعة تلك، عادت جريدة «العمل» في افتتاحيتها تُنذر:

«لا يغربنّ عن البال أن إعادة تركيب لبنان ليس بالعمل السهل، فليس سهلاً، بالتالي، الوصول إلى ميثاق وطني جديد. ولا نستغربنّ هذه الانتكاسة التي طرأت على عملية الحوار هذا إذا صح أنها انتكاسة. فالحوار لم يُحقّق في الجلسات الثلاث الأولى أي تقدم لكي تعتبر الجلسة الرابعة انتكاسة. ولا نزال

في أول الطريق. أو بكلام آخر، الآن فقط بدأت مناقشة الأساس. والأساس هو الذي يعين بنية الوطن والدولة. وغني عن القول إن موضوع الطائفية السياسية يشكّل، مع موضوع العلاقة مع سوريا، هذا الأساس.

فتحت عنوان «وحدة لبنان»، اتفق على نص يزيل نهائياً أية إشكالات حول المعنى الذي يمكن أن يحمله القول بوحدة لبنان عند هذا الفريق أو ذاك. وبقي للوحدة معنى واحد لا لبس فيه، هو مفهوم الوحدة السياسية المركزية. وكان في الماضي ثمة من يتحدّث عن وحدة لامركزية أو عن وحدة فدرالية. فجاء النص الذي اتفق عليه يؤكّد أنّ «الإيمان بوحدة لبنان مُرادف للتمسك المطلق بوحدة أرضه وشعبه ومؤسّساته، وهذا يعني رفض مشاريع التقسيم بما في ذلك اللامركزية السياسية أو الإنمائية أو الأمنية، وبالتالي رفض أي طرح يقوم على فكرة الفدرالية أو الكانتونات أو أية صيغة للأمن الذاتي أو التوطين في أية بقعة من أرض لبنان.

وتحت عنوان «تحرير لبنان» حسم نهائياً موضوع العداء لإسرائيل وعملائه وأدواته المحلية، وكذلك الاعتراف بمشروعية المقاومة الوطنية للاحتلال الإسرائيلي على الصعيد اللبناني الجامع وضرورة دعمها بشتى الوسائل والسبل. كما حسمت مسألة التمسك بالقرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي الفاضية بإنهاء الاحتلال دون شروط أو قيود ورفض كل أشكال الترتيبات الأمنية مع العدو الإسرائيلي مع التمسك باتفاق الهدنة الموقع عام ١٩٤٩.

وتحت عنوان «ثوابت النظام المنشود» حُسِّمت عدة مسائل مبدئية، منها ما يتعلّق بركائز النظام السياسي الديمقراطي، ومنها ما يتعلّق بالنظام الاقتصادي الحر القائم على المبادرة الفردية مع التأكيد على دور الدولة الأساسي والفاعل في المجالات التنظيمية والرقابية والإنمائية، ومنها كذلك ما يتعلّق بالنظام التربوي المجاني الرسمي وضرورة تعميمه مع المحافظة على حرية التعليم الخاص إلى جانبه.

وتحت عنوان «منطلقات» الإصلاح السياسي، اتفق على نصوص تحدّد القضايا الرئيسية وتوميء إلى قواعد عامة في تلمس الحلول لها. من ذلك قضية

اللامركزية الإدارية وبناء الجيش وقانون الانتخاب وإكمال مؤسسات الدولة بإنشاء محكمة عليا ومحكمة دستورية ومجلس اقتصادي واجتماعي. ولكن الموضوع الأهم تحت عنوان الإصلاح السياسي وهو إلغاء الطائفية السياسية، بقي مُعلقاً ومفتوحاً بالتالي على المناقشة.

قضى المشروع الذي اقترحته: «بالغاء الطائفية السياسية من النظام على المستويين السياسي والوظيفي، أي في الإدارة والقضاء والجيش، وذلك باعتبار أن الطوائفية هي مكمّن الداء في النظام اللبناني». فبقيت الموافقة على هذا النص من قبل فريق الحكم معلقة على الاتفاق على صيغة سياسية للمرحلة الانتقالية التي تفصلنا عن موعد وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ العملي، علماً بأن مدة المرحلة الانتقالية بقيت غير محددة وقابلة للنقاش.

أما النص الذي تضمنه مشروع للصيغة الانتقالية فكان: «ريشما يتم إلغاء الطائفية من النظام السياسي، الحرص على تأمين التوازن في مصدر القرار على مستوى القمة في السلطة الإجرائية، وذلك، من جهة، عن طريق تأمين شرط المشاركة الحقيقية في صنع القرار بين الجميع، ومن جهة ثانية عن طريق تأمين شرط الموازنة بين الصلاحيات والمسؤوليات على ذلك المستوى. ويتحقق هذا المطلب في وجهيه باعتبار مجلس الوزراء مجتمعاً قمة الهرم في السلطة الإجرائية، أي بدمج الصلاحيات العائدة حالياً لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، وكذلك مسؤولياتهما في مجلس الوزراء مجتمعاً، وفي الوقت نفسه اعتماد الأصول والضوابط اللازمة لضمان المشاركة والموازنة في الممارسة عملياً. ويقتضي خلال الفترة الانتقالية أيضاً اعتماد مبدأ التوازن في السلطة الاشتراعية».

وهكذا، خلافاً لما صوّرت بعض مصادر الإعلام، فإن ثمرة الحوار كانت واضحة، فقد كان من شأنه جلاء الموقف المشترك من قضايا متعدّدة كانت تباعد بين أطراف الحوار عندما كانت مفاهيم الأطراف لها يكتنفها الغموض أو الإبهام أو التردد أو عندما كان يتحكّم فيها عامل المناورة السياسية عند البعض. لو لم يكن للحوار في ميدان سباق بيروت غير هذه الثمرة لكان فضله عظيماً.

ذلك لأن المشكلة أوضحت نتيجة ما حصل حتى هذه اللحظة معروفة ومحدّدة. وهي محصورة بقضيتين: مسألة عروبة لبنان ومسألة إلغاء الطائفية السياسية، وهما المسألتان إياهما اللتان ركّزت عليهما جريدة «العمل» في تعليقها الافتتاحي عند بدء الحوار حول مشروع الميثاق الوطني ثم في تعليقها عند تعرّثه في معرض التبشير سلفاً بالصعوبات والعقد التي تحول دون الاتفاق على ميثاق وطني جديد بين المتحاورين. لذلك فإننا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن النتيجة التي آل إليها الحوار عشية الاجتماع الخامس كانت محسوبة عند فريق الحكم، حتى لا نقول أكثر من ذلك.

هذا في ظاهر الأمر. أما في حقيقته، حسبما يتراءى لنا، فالمشكلة ليست في قضيتين وإنما في مسألة مركزية واحدة هي مسألة إلغاء الطائفية السياسية. فعروبة لبنان لا يمكن أن تشكّل قضية حقيقية بالنسبة للمعترضين على النص المقترح في شأنها بعدما وافق المعترضون أنفسهم على هذا النص حرفياً مرة في مؤتمر الحوار الوطني في جنيف ومرة ثانية من خلال البيان الوزاري للحكومة الحاضرة التي يجري الحوار اليوم في إطارها. فمن يقول قولاً مرتين لن يجد غضاضة في قوله مرة ثالثة. أما تعبير «العلاقات المميزة» مع سوريا فقد أعلن أكثر منه رئيس الجمهورية في يوم الجيش في مستهل آب ١٩٨٦، إذ قال: «صلات القربى والتاريخ والجغرافيا ما بين لبنان وسوريا تحتم على الشقيقين علاقات خاصة ومميّزة».

فلا اعتراض على النص المقترح والحال هذه هو إما ظاهري غير حقيقي أو هو آني ظرفي أو هو تكتيكي. أما مسألة إلغاء الطائفية السياسية فلها شأن آخر. فهي تمس النظام المتجذّر في صميمه. لذا فمن الطبيعي أن يستدرج طرحها الكثير من المناقشة، وبخاصة فيما يتعلّق بالمرحلة الانتقالية.

وقد عبّرت جريدة «العمل» في افتتاحيتها بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٦، عن المنزلة التي تشغلها ظاهرة الطائفية السياسية في تفكير فريق الحكم المتحفّظ حيث قالت، في ما يكاد يوحي بالتوأمة بينها وبين وجود لبنان: «سواء كانت قاعدة التمثيل الطوائفي سيئة أو حسنة فهذا لا ينفي كونها من القواعد التي قام

عليها لبنان، قبل الأربعينات وبعدها». فلا عجب إذا آل الحوار إلى نقطة أضحى إلغاء الطائفية السياسية عندها هو العقدة التي يتوقف على حلها كسب الرهان على إرساء قواعد لبنان الجديد وعودة السلام والاستقرار من ثم إلى ربوعه.

يبقى أن نلقت إلى أن الحقيقة لها وجه آخر. فإذا كانت الطوائفية من القواعد التي قام عليها لبنان في الماضي، فالصحيح أيضاً أنها كانت مكمّن الداء الذي انطلق منه سرطان الأزمة ليتفشى في بنية الجسم اللبناني فيخلخل مفاصلها ويضعف أوصالها. فإذا كانت الطوائفية هي القاعدة التي انطلق منها لبنان فلم تعد هي القاعدة التي يمكن أن يستمر عليها هذا الوطن. وإذا كنا نبحث عن مخرج من الأزمة المستحكمة التي يتخبط فيها هذا البلد وشعبه، فإننا لا نستطيع تصوّر مخرج من هذه الأزمة ما دامت حقوق الإنسان مهدورة في وطنه على مذبح الصيغ الطائفية، وما دامت الطوائفية تشرذم الشعب الواحد فئات متمايزة وقوى متصارعة.

في أي حال، الحوار يمكن أن يتعثّر لحظة من الزمن، أو لحظات، ولكنه لا يجوز أن ينتهي إلا على وفاق، لأن الأزمة لا بد أن تنتهي في يوم من الأيام. والأزمة لا تنتهي إلا بالوفاق، والوفاق لا يتم إلا بالحوار. هو طريق الخلاص ولا سبيل سواه. نقول هذا ونحن مدركون أن وعي الواقع شيء والعمل بموجبه شيء آخر. هكذا علمنا تجربة الأزمة المستعصية التي تشابك عوامل داخلية وخارجية كثيرة في التأثير على مسارها، قد يكون آخرها إرادة الشعب اللبناني.